

فمن ناحيتين لا مندوحة من التسليم في تفرع الاخّين من الاخ: أصالته الكسرة والضرورة، والضرورات تبيح الحظورات.

وهذا توجيه تغلغل تأثيره في ذهني، وأراني مأخوذاً بالاذعان له لوجهته وبدوّ قياسه الاولوى.

قال - على رسلك، قرب عجلة تهب ريثا، لقد عرضت أول دليل يستنتج منه مطاوعة اللغة في زيادتي الاخين على الاخ، ألا وهو القياس على إلياسين في إلياس: وهذا لعمري في القياس بديع.

إن المقيس عليه دائماً يكون مسلم الحكم لينتج إليه القائس في حمل غيره عليه مما خفى حكمه للمناسبة الجامعة بينهما، ولا أعرف في الكلمات الدائرة في الاساليب العربية إحلال كسرة محل فتحة في (الاختيار) ثم التعويل عليها ومدها لتولد ياء الاشباع منها كما في (إلياسين).

أصبح بعدئذ أن نعتبر هذا العمل الذي لا عهد لنا به أصلاً لنجاريه ونحمل عليه غيره مما فيه الكسرة أصلية ومع ذلك في (النظم)؟

ولو عكست القضية وعد العمل المظنون في إلياسين مستنداً إلى مساييرته للاخين على أي ملاحظة دارت في الخلد، لكان ذلك في ميدان النقاش محتملاً، وإن أباه واقعية الأمر لأول وهلة. منشأ هذا المبحث:

إن منشأ كل ما سلف من هذا الحديث الطويل الذي كثر فيه الاخذ والرد، والاقتراض والنقص: هو الزعم أن الفتحة في إلياس صارت كسرة تولدت عنها الياء فزيدت بعدها نون، وتمخض عن ذلك: إلياسين، وأن هذا العمل مسنون متبع في العربية، فلا نكران على الاخ أن يؤول إلى الاخين.

وسترى قريباً أن ذلك لم يخطر على بال لرحالاتها، وإنما كان حديثهم يدور عنها في اتجاه آخر هو: هل إلياسين لغة أخرى في إلياس دون نظر إلى أبتنائها عليها؟ ذاك رأي كثيرين، لأن القليل جنح إلى جعلها جمعاً لـ إلياس.